بنك الدوحة
DOHA BANK

تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١

واصل بنك الدوحة تنفيذ استراتيجيته الطموحة مما ساهم بالحفاظ على مستوى الأداء المالي المتميز وعزز من تحقيق أفضل مستويات الأداء على الصعيد المالي والتنظيمي وعلى صعيد الخدمات، حيث تمكنا وبحمد الله تعالى خلال عام ٢٠٢٤ من تحقيق معظم ما وضعناه من أهداف في استراتيجية البنك وفي الموازنة التقديرية. وقد تضمنت هذه الإنجازات تعزيز وتقوية المركز المالي للبنك وتحقيق نسب مالية متميزة ، هذا بالإضافة إلى طرح العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية المتطورة وخاصة الخدمات المصرفية الرقمية. وكذلك التركيز على عملية إدارة المخاطر ورأس المال وتبني التكنولوجيا المتطورة لبناء الحلول التي تتمحور حول احتياجات وتطلعات العملاء وأيضاً تعزيز الكادر الوظيفي في البنك من خلال إدخال العديد من الخبرات والكفاءات في المستويات الإدارية المختلفة، إضافة إلى إعادة هيكلة شبكة الفروع المحلية والدولية.

وقد أولت إدارة البنك خلال العام، اهتمامًا بالغًا بإدارة المواهب، إيمانًا بدورها المحوري في دفع عجلة التحوُّل. وقد استثمر البنك بشكل كبير في تطوير كوادره البشرية من خلال فريق التعلم والتطوير، مما أسهم في تعزيز ثقافة الارتقاء المستمر بالمستوى العملي والفني. وكان برنامج التقطير أحد الركائز الأساسية لهذه الجهود، حيث يهدف إلى استكشاف ورعاية المواهب القطرية لإعداد قادة المستقبل. وفي هذا الإطار، تم إلحاق المواطنين القطريين ببرامج تدريبية مكثفة، مكَّنتهم من اكتساب مهارات متقدمة عالمية المستوى في مجال الأعمال المصرفية، إلى جانب خبرات عملية من خلال العمل الميداني في فروع البنك.

وعلى الصعيد المحلي بلغ إجمالي عدد شبكة الفروع المحلية العاملة داخل دولة قطر خمسة عشر فرعاً بالإضافة إلى فرع للشركات ومركز مخصص لخدمة العملاء من الشركات. وعلى الصعيد الدولي، يوجد للبنك أربعة فروع في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت والهند، هذا بالإضافة إلى مكاتب تمثيلية في كل من المملكة المتحدة، وسنغافورة، وتركيا، والصين، واليابان، وبنغلاديش، وجنوب إفريقيا، ونيبال.

كما ويمتلك البنك أيضا شركة شرق للتأمين وهي شركة تابعة مملوكة للبنك بالكامل. وفي إطار مراجعته الاستراتيجية، أبرم البنك مذكرة تفاهم تتعلق بالاستحواذ المحتمل على شركة شرق للتأمين من قِبل شركة الخليج للتأمين التكافلي. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك البنك حصة استراتيجية تبلغ ٣٨,٤٨٪ من رأس مال شركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية وهي شركة وساطة هندية تمارس نشاطها في أعمال الوساطة وإدارة الموجودات.

المبادرات الاستراتيجية:

في الربع الأخير من عام ٢٠٢٣، شرع بنك الدوحة في إجراء تقييمٍ استراتيجي شامل على مستوى المؤسسة، بالتعاون مع إحدى كبرى شركات الاستشارات العالمية. وقد أثمر هذا التعاون عن إطلاق مبادرة التحوّل الشاملة «هِمّة»، التي تمثل رؤية استراتيجية طموحة تهدف إلى بناء بنكٍ رائد يتميز بالاستدامة والابتكار، ويخلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين، فضلاً عن إسهامه في دعم الاقتصاد القطري وتعزيز نموه.

ويرتكز التحوّل المنشود على ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية: أولاً، ضمان استقرار البنك واستدامته على المدى الطويل؛ ثانياً، تعزيز الأعمال الأساسية للبنك بما يدفع عجلة النمو المستقبلي ويرفع معدلات الربحية؛ وثالثاً، تسريع وتيرة التحول الرقمي وتطوير تكنولوجيا المعلومات لتحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز تجربة العملاء. وفي إطار هذه الرؤية الطموحة، حدّد البنك عشرة محاور استراتيجية و٨٧ مبادرة عالية الأثر تم تصميمها بعناية لتعظيم القيمة المقدمة لجميع أصحاب المصلحة.

إضافةً إلى ذلك، فقد أسهم تركيز البنك على تطوير النظم الأساسية وتسريع التحوّل الرقمي في الارتقاء بتجربة العملاء وتعزيز صورة العلامة التجارية. وقد كان نجاح مبادرة «هِمّة» مدعومًا بعوامل رئيسية، منها انضمام

فريقٍ قياديّ جديد، وتحسين الثقافة المؤسسية، وتعزيز التواصل المستمر مع أصحاب المصلحة، بما يشمل الجهات التنظيمية والعملاء والمساهمين.

تُعدُّ مبادرة التحوُّل «هِمّة» علامة فارقة في مسيرة بنك الدوحة نحو تحقيق التميز المستدام. ويجسِّد التقدُّم اللافت الذي تحقق خلال العام الماضي والتزام البنك الراسخ بخلق قيمة حقيقية لجميع أصحاب المصلحة، وترسيخ مكانته كإحدى المؤسسات المالية الرائدة والمتميزة على مستوى المنطقة.
ومع اختتام العام الأول من رحلة التحوُّل، حقَّق البنك تحسُّنًا ملحوظًا في الأداء المالي والتشغيلي. ومن أبرز الإنجازات التي تمَّ تحقيقها التقدُّم الكبير في مؤشرات مالية رئيسية، مثل صافي الربح، والعائد على حقوق الملكية، وسعر السهم، ونسبة كفاية رأس المال، وتحسين المركز المالي، وهي جميعها دليلٌ على النجاح الأوّلي لمسار التحوّل.

الأداء المالي:

تُظهر البيانات المالية المدققة للبنك لعام ٢٠٢٤ بأن صافي الربح قد بلغ ٨٥١ مليون ريال قطري مقارنة مع ٧٦٩ مليون ريال في العام ٢٠٢٣ بنمو نسبته ١٠,٧٪، وأن إجمالي الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وصل إلى ١١٠,٢ مليار ريال قطري، محققاً نمواً قدره ٩,٠ مليار ريال قطري أو٨,٩٪ مقارنة بـ ١٠١,٢ مليار ريال قطري في نفس الفترة من العام الماضي. كما بلغ صافي القروض والسلف ٦١ مليار ريال قطري، محققاً نمواً بنسبة ٥,١٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. بينما انخفضت ودائع العملاء بمقدار ٠,٧ مليار ريال قطري، أي بنسبة ١,٤٪ لتصل إلى ٥٠,٩ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وذلك مقارنة بـ ٥١,٦ مليار ريال قطري في العام الماضي، وقد بلغ حجم المحفظة الاستثمارية ٣٤,٢ مليار ريال قطري، بنمو نسبته ١٢,٦٪ مقارنةً بالعام السابق. وبلغ صافي الدخل التشغيلي لعام ٢٠٢٤ "٢,٧" مليار ريال قطري، بينما سجّل صافي دخل الرسوم والعمولات نموًا بنسبة ٦,٨٪ ليصل إلى ٤٠٢ مليون ريال قطري.

حافظ البنك على متانة رأسماله ومراكز السيولة لديه، حيث بلغت نسبة الأسهم العادية من المستوى الأول ١٣,٢٨٪، وبلغ إجمالي نسبة كفاية رأس المال ما نسبته ١٩,٥٤٪. وبلغت نسبة القروض إلى الودائع ٩٨,٢٥٪، أي أنها تقع ضمن إطار السقوف التنظيمية المحددة. كما تمكّن البنك من تعزيز قاعدته التمويلية بشكل ملحوظ خلال العام ٢٠٢٤، وهو ما سيتيح للبنك تحقيق المستهدفات المنشودة في مجال نمو القروض خلال عام ٢٠٢٥. كما واصل البنك تحقيق معدلات مرتفعة في نسبة تغطية السيولة لتصل إلى مستوى ١٦٧,٦٪ مقارنة بـ ١٤٢٪ في نهاية العام الماضي. وقد وصل إجمالي حقوق المساهمين إلى ١٤,٨ مليار ريال قطري، مسجلاً زيادة بنسبة ٢,٦٪ مقارنة بالعام الماضي.

الخطة المستقبلية للبنك:

على صعيد الخطة المستقبلية يتطلع البنك في عام ٢٠٢٥ وما بعده، إلى البناء على النجاحات الجوهرية التي تحققت من خلال مبادرة التحوُّل «هِمّة». ومع دخول غالبية مبادرات التحوُّل مرحلة التنفيذ، بات من الضروري اتباع نهج دقيق ومنضبط لضمان التنفيذ الفعَّال لهذه المبادرات. وانطلاقًا من كونها حجر الأساس في رحلة التحوُّل، سيستمر البنك في التركيز على الاستثمار في التكنولوجيا وتنمية المواهب، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لدعم النمو المستدام وتعزيز ريادة البنك.

ندرك بوضوح أن التغيرات على الأصعدة الجيوسياسية والاقتصادية الكلية والتكنولوجية، إلى جانب التحولات العالمية الأخرى، يمكنها إحداث تأثير جوهري على القطاع المصرفي والمنظومة الأوسع للخدمات المالية. وانطلاقًا من ذلك، ستظل إدارة المخاطر ورأس المال محورًا استراتيجيًا يحظى بأولوية قصوى لدى البنك. وفي ظل الوتيرة السريعة للتطور التكنولوجي، يواصل بنك الدوحة التزامه الراسخ بالأتمتة والتحول الرقمي والابتكار، معتمدًا على أحدث التقنيات الناشئة لتقديم حلول مبتكرة تتمحور حول تلبية احتياجات العملاء. كما أن النهج الرائد والاستباقي الذي يتبناه مصرف قطر المركزي في تنظيم التقنيات الثورية يُعد عاملاً حاسمًا يدعم البنك في تبني حلول متطورة تُعزز ريادته في القطاع المصرفي.

وبالإضافة إلى تركيزنا الاستراتيجي على التكنولوجيا، فإننا نلتزم تمامًا بتحقيق الاستدامة كجزء لا يتجزأ من رؤيتنا المستقبلية. وسيعمل البنك على تسريع دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في مختلف جوانب عملياته، تجسيدًا لالتزامه بتطبيق ممارسات مصرفية مسؤولة وخلق قيمة مستدامة طويلة الأجل لكافة أصحاب المصلحة.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الخدمات المالية، والذي دخل حقبة جديدة تتسم بالتحول الرقمي، وتزايد أهمية متطلبات الاستدامة، واشتداد حدة المنافسة، وتطوُّر اللوائح التنظيمية، يظل بنك الدوحة ملتزمًا تمامًا بخدمة عملائه ومساهميه وموظفيه وفق أعلى المعايير، مع تعزيز دوره كمساهم فعال في دعم المجتمع ككل.

المنتجات والخدمات:

في عام ٢٠٢٤، واصل بنك الدوحة التزامه بتقديم جوائز استثنائية من خلال إعادة تصميم برنامج «الدانة» للتوفير. وقد منح هذا التجديد البرنامج هوية جديدة أكثر تميزًا وجاذبية، مما جعله يلبي احتياجات شريحة العملاء المستهدفة بشكل أفضل، ولا سيما العملاء القطريين. ولا يزال حساب «الدانة» للتوفير يحتفظ بمكانته الريادية كأفضل حساب توفير في قطر، حيث يقدّم معدلات فائدة تنافسية، إلى جانب فرص فريدة للفوز بجوائز نقدية، بما في ذلك أكبر جائزة فردية في قطر بقيمة ٢,٠٢٤ مليون ريال قطري. ويتميز الحساب بكونه الوحيد الذي يجمع بين فرص الفوز بالجوائز النقدية والعوائد المضمونة على المدخرات. وفي إطار خدمات الحوالات الشخصية، أعلن بنك الدوحة عن شراكة استراتيجية مع «ماستركارد»، ليصبح أول بنك في قطر يطلق خدمة «ماستركارد موف» (Mastercard Move). وتأتي هذه الشراكة تأكيدًا على ريادة بنك الدوحة في مجال الابتكار الرقمي، حيث يوفر للعملاء خيارات سهلة وآمنة ومريحة لإدارة التحويلات المالية الدولية.

كما يواصل بنك الدوحة ترسيخ مكانته كأحد المؤسسات الرائدة في مجال بطاقات الدفع بالسوق القطري. حيث شهد حجم الإنفاق من خلال البطاقات الائتمانية نموًا ملحوظًا بنسبة ١٩,٤٪ على أساس سنوي، متجاوزًا حاجز ٥ مليار ريال قطري خلال العام. وكان عام ٢٠٢٤ محطة بارزة للبنك، حيث أبرم اتفاقية تاريخية مع «ماستركارد»، تُعد الأكبر من نوعها في قطر. وفي إطار هذه الاتفاقية، حصل بنك الدوحة على حقوق حصرية لاستخدام النجم العالمي ليونيل ميسي كعنصر تسويقي. ويعتزم البنك استثمار هذه الفرصة لإطلاق سلسلة بطاقات «ليونيل ميسي»، التي تهدف إلى تعزيز قيمة العلامة التجارية لبنك الدوحة وترسيخ مكانته في السوق. كما واصل البنك أداء دوره الريادي في دعم منظومة المدفوعات الوطنية من خلال المشاركة في مبادرات استراتيجية مثل بطاقة الخصم «همیان». وقد كان بنك الدوحة من أوائل البنوك التي أطلقت هذا المنتج، وهو البنك الوحيد

الذي قدم عروض حصرية لحاملي بطاقة الخصم «هميان»، مما يعكس التزامه المستمر بتقديم قيمة مضافة للعملاء وتعزيز الابتكار في خدماته المصرفية.

وخلال العام، واصل بنك الدوحة تعزيز أعماله في قطاع البطاقات الائتمانية للشركات، حيث شهد إجمالي الإنفاق على بطاقات الشركات نموًا استثنائيًا بنحو ١٠٧٪ على أساس سنوي، مع انضمام عملاء مؤسسيين جدد يوميًا للاستفادة من خدمات البطاقات التي يقدمها البنك. وفي إطار رحلته المستمرة نحو الابتكار في المنتجات، تصدَّر بنك الدوحة السوق باعتباره أول بنك يطلق خدمة مدفوعات الشركات من فيزا (VCP)، وأول بنك في منطقة أوروبا الوسطى والشرق الأوسط وأفريقيا يطلق خدمة VCP-Mobile، حيث تتيح هذه الخدمة المبتكرة لعملاء البنك من الشركات إصدار بطاقات افتراضية تُلبّي احتياجاتهم لحلول الدفع التجاري بكفاءة ومرونة، مما يرسخ مكانة البنك في مجال الابتكار الرقمي وتقديم حلول فريدة من نوعها لعملاء بطاقات الشركات.

أظهر قطاع قروض الأفراد في ٢٠٢٤ مرونة وقدرة على التكيّف رغم تغيّرات السوق المتسارعة. فقد اعتمد البنك استراتيجيات ترويجية وشراكات فاعلة لتعزيز النمو وترسيخ مكانته التنافسية. وقد ارتفعت مبيعات القروض الشخصية بنسبة ٢٢٪ على أساس سنوي، في حين سجلت قروض تحويل المديونية (Buyout) زيادة ملحوظة بنسبة ٧٨٪. وفي هذا الإطار، أطلق البنك حملاتٍ ترويجية على مدار العام، أبرزها حملة القروض الشخصية الجديدة التي تتيح استردادًا نقديًا يصل إلى ٢٥,٠٠٠ ريال قطري للعملاء الجدد والعملاء الراغبين بتحويل مديونياتهم، إضافةً إلى حملة مبتكرة موجّهة للعملاء القطريين الجدد والراغبين بتحويل مديونياتهم، تمنح مكافآت تصل إلى مليون نقطة «آفيوس». كما توسّع البنك في تقديم قروض السيارات عبر التعاون مع علاماتٍ فاخرة مثل «بورشه» و«بنتلي» و«BYD» و«أودي»، لتوفير عروض جذّابة تلبي تطلّعات العملاء. وفي قطاع تمويل الإسكان، عزّز بنك الدوحة مكانته الرائدة من خلال توفير حلولٍ مبتكرة تتمحور حول العميل، بما يواكب تطوّر احتياجات أصحاب المنازل. وقد حقّقت محفظة قروض الإسكان وحملة قروض الإسكان لعام ٢٠٢٤ قفزات نوعيّة في السوق، مسجّلةً نموًا استثنائيًا ومتوافقةً مع رؤية قطر في مجال الاستدامة. وقد عزّزت هذه المبادرات، إلى جانب استجابة البنك السريعة لمتطلّبات السوق وطرح خطط حوافز جديدة لفرق عمل المبيعات، مما حافظ على موقع البنك القوي لمواصلة النمو في قطاع قروض الأفراد.

وفي إطار التزامه بتقديم مجموعة متنوعة ومتكاملة من المنتجات والخدمات، يقدّم بنك الدوحة حلول التأمين المصرفي المتميزة بالتعاون مع أبرز شركات التأمين الرائدة، مثل ميتلايف، وشرق للتأمين، والخليج للتأمين التكافلي. وخلال عام ٢٠٢٤، قام البنك بإصدار أكثر من ٦,١٠٠ وثيقة تأمين لعملائه الكرام. وقد وفّر البنك لعملاء «الريادة» الجدد تأمينًا مجانيًا على السيارات، بالإضافة إلى خصم بنسبة ١٠٪ عند الدفع عبر الوسائل الرقمية على مجموعة مختارة من منتجات التأمين. كما أضاف البنك خيار شراء تأمين السيارات والسفر عبر تطبيق الجوال المصرفي إلى باقة خدماته المصرفية للأفراد، مما عزز من مستوى الراحة والسهولة لعملائه. تأتي هذه الإنجازات استجابةً لثقة العملاء وتقديرهم لبنك الدوحة باعتباره الخيار الأول والمفضل، والمؤسسة المالية الرائدة التي تحظى بثقتهم في قطر.

يُعد التحوّل الرقمي أحد الأولويات الاستراتيجية لبنك الدوحة، حيث يرتكز على أسس الابتكار والشمولية وتصميم يركّز على تلبية احتياجات العملاء. ويمثّل تطبيق الجوال المصرفي أحد المحاور الرئيسية لهذا النهج. ففي عام ٢٠٢٤، قام البنك بإعادة تصميم تطبيق الجوال المصرفي للأفراد ليقدّم تجربة مصرفية استثنائية ومتكاملة، تجمع بين السهولة في الاستخدام وتعدد الوظائف. ومن أبرز المزايا التي يوفرها التطبيق بحُلته الجديدة إمكانية فتح

حساب توفير فوري، وخدمات التأمين، وتقديم طلبات القروض بسهولة وسرعة، وزيادة قيمة القروض، وخدمات السُلف النقدية، وخيارات سداد الأقساط مما يعزز من راحة العملاء ويوفر لهم حلولًا مصرفية مبتكرة وتلبي كافة احتياجاتهم.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية التجارية، كان عام ٢٠٢٤ عامًا استثنائيًا مليئًا بالإنجازات الاستراتيجية المتناغمة مع استراتيجية التحوّل المعتمدة من بنك الدوحة ومبادرة «هِمّة»؛ حيث ركّز فريق الخدمات المصرفية التجارية بشكل خاص على تلبية الاحتياجات المتزايدة للعملاء في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، مع التركيز على التحوّل الرقمي الشامل، وزيادة الإيرادات، وإطلاق منتجات وخدمات مبتكرة، وتعزيز الأتمتة، والانتقال من التفاعلات التقليدية إلى الرقمية، وتقديم حلول تتمحور حول العملاء، مع تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف. وخلال العام، حققت مجموعة الخدمات المصرفية التجارية إنجازات بارزة في تطوير حلول إدارة النقد، وخدمات الدفع، والتمويل التجاري. ففي مجال إدارة النقد، تم إضافة ميزات متقدمة إلى منصة «تدبير» للخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات، شملت دمج خاصية دفع الضرائب العامة، وتبسيط عمليات الموافقة على المعاملات باستخدام رمز تحقق (OTP)، وتوفير إمكانية تنفيذ المدفوعات بالجملة بكل سهولة. كما كان بنك الدوحة أول من أطلق خدمة "فوراً" المخصصة لعملاء الشركات.

وفي مجال التمويل التجاري، نجح البنك في إضافة خدمة E-Trade عبر منصة «تدبير»، وتبسيط إجراءات التمويل التجاري، وتفعيل خاصية الإشعارات التجارية ووظائف السويفت على منصة «تدبير» للخدمات المصرفية عبر الإنترنت. إضافة إلى ذلك، أجرى البنك تحسينات شاملة على مستوى منصة «تدبير» في كل من الإمارات والكويت، كما أطلقنا خدمة Confirmation.com في قطر، والإمارات، والهند، بهدف أتمتة عمليات تأكيد الأرصدة.

تجسّد هذه المبادرات التزامنا الراسخ بتقديم حلول مبتكرة وفعّالة تتمحور حول العملاء، بما يدعم الأهداف الاستراتيجية لبرنامج التحوّل الخاص بنا ويعزز القيمة المضافة التي نوفرها لجميع أصحاب المصلحة.

ومن خلال تقديم هذه الخدمات المتطورة لفئات العملاء المختلفة، يكون بنك الدوحة قد نجح في إعادة تعريف مفهوم الريادة الرقمية، مؤكدًا التزامه بتقديم قيمة استثنائية تلبي احتياجات جميع شرائح العملاء.

الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)

يضع بنك الدوحة مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في صميم أعماله، حيث أضاف البنك في عام ٢٠٢٣ مبادئ هذه الحوكمة كإحدى الركائز الاستراتيجية الأساسية، فضلاً عن إطلاق إطار عمل التمويل المستدام. وفي عام ٢٠٢٤، تسارعت وتيرة رحلة بنك الدوحة نحو تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، إذ تم تطوير إطار استراتيجي متكامل ومتين مدعوم بتقييم شامل لمفهوم «الأهمية المزدوجة». وقد ساعد هذا التقييم في تحديد مكامن المخاطر والفرص الرئيسية، مما ساهم في صياغة النهج الاستراتيجي للبنك في التعامل مع مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. إضافةً إلى ذلك، تم إنشاء هيكل حوكمة جديد يختص بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، يضمن رقابة فعّالة على مستوى مجلس الإدارة لجميع الأنشطة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وتغير المناخ. وسوف يحرص البنك دائمًا على الامتثال الكامل للمبادئ الإشرافية الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية التي أصدرها مصرف قطر المركزي في عام ٢٠٢٤. وبفضل الالتزام والدعم الفعّال على مستوى الإدارة العليا، إلى جانب النهج الاستباقي الذي يتبناه البنك

تجاه مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، يتطلع بنك الدوحة إلى مواصلة رحلته الطموحة في هذا المجال، بما يعزز من قيمة علامته التجارية ويسهم بشكل ملموس في تحقيق أثر إيجابي على المجتمع.

الجوائز:

أسهمت مبادرة التحوّل «هِمّة» التي يقوم بنك الدوحة بتنفيذها في تحقيق نقلة نوعية على الأصعدة المختلفة، وهو ما يتجلّى في الجوائز المرموقة التي حصل عليها البنك خلال عام ٢٠٢٤. ومن أبرز هذه الجوائز: جائزة «التميز في الابتكار الرقمي» من قمة الشرق الأوسط للذكاء الاصطناعي والتحليلات المؤسسية، و جائزة «أعلى إنفاق دولي لبطاقة ذات علامة تجارية مشتركة» من ماستركارد، وجائزة «الطاووس الذهبي العالمية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات» من معهد المديرين، وجائزة «التميز في مجال الخدمات المصرفية الرقمية» من فينوفكس قطر، وجائزة «أفضل بنك في مجال خدمات دفع ومعالجة الفواتير في قطر» من مجلة جلوبال فاينانس، وجائزة «أفضل بنك في تطبيق استراتيجيات التحوّل في قطر» من مجلة جلوبال فاينانس أيضًا. وتؤكد هذه الإنجازات التزام البنك بتقديم حلولٍ مبتكرة متمحورة حول العملاء، وترسيخ مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في كافة جوانبه التشغيلية.

شكر وتقدير:

بهذه المناسبة، يتقدم مجلس إدارة بنك الدوحة بخالص الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى وإلى سعادة الشيخ/ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني - رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وإلى سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري - وزير المالية وإلى سعادة الشيخ/ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني - وزير التجارة والصناعة وإلى سعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني - المحافظ وإلى جميع المسؤولين بمصرف قطر المركزي ووزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر لدعمهم اللامتناهي لنا.

كما ويتوجه المجلس أيضاً بالتحية والشكر إلى السادة المساهمين والعملاء الكرام، وإلى إدارة البنك التنفيذية ولجميع موظفي البنك على ما أبدوه من جهود وتعاون خلال هذا العام.

والله ولي التوفيق،،،

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة